



# بإجماع أعضائها ولمرة واحدة فقط لتحقيق انفراجة في أزمة الرياضة «الشباب» تقر خفض النصاب اللازم لعقد «عموميات» الأندية

النشاط الرياضي، والحمد لله تمكننا من تقديم جهد متميز بإرادة الإخوة النواب وبتحادنا مع الحكومة واستطعنا أن نهزم أكبر خطر على الرياضة الكويتية منذ أن أنشئت». وأشار إلى انتهاء دور لجنة الشباب والرياضة وأصبح الأمر كله بيد مجلس الأمة للتصويت على هذين التعديلين الطفيفين، معرباً عن تمنياته بسماع أخبار جيدة بعد إبلاغ اللجنة الأوبية الدولية بما تم بناء على طلبها.

مفترق طرق وأنهينا دورنا التشريعي كجنة والأمر بيد المجلس واعتقد أنه لم يعد هناك مخاوف من شيخ الإيقاف الرياضي أو التهديد به، وانتقل إلى مرحلة جديدة ننظر بها إلى أمور أكثر تطوراً في الرياضة وفتح باب الاستثمار الرياضي على مصراعيه». وتابع «المشكلة الرياضية قديمة ويشرفني أن أكون جزءاً من هذه اللجنة التي عملت بإخلاص على مدى عامين لرفع الإيقاف عن

الإبقاء أو الإلغاء. واعتبر أنه من البديهي أن يكون الإلغاء للأسوأ إنتاجاً من الهيئات والإبقاء على الأفضل، مشيراً إلى أن الوزير وعد بأن يقدم لمجلس الأمة رؤية جديدة في هذا الجانب. وتوجه الفضل بالشكر لأعضاء اللجنة على تفهمهم عقد الاجتماع في هذا الوقت المتأخر، وكذلك الحكومة على صبرها وقدرتها التفاوضية مع الجهات الدولية. وقال «الآن وصلنا إلى

لسحب مشروع القانون في دور الانعقاد المقبل. وبين أن اللجنة ناقشت أيضاً مشروعاً بقانون لإلغاء القانون رقم 100 لسنة 2015 في شأن إنشاء الهيئة العامة للشباب، مشيراً إلى أن أغلبية أعضاء اللجنة كان لديهم اعتراض على المشروع لعدم وضوح الخطة. وقال إن الحكومة تنوي تقليص الهيئات ذات الاختصاصات المتشابهة وهذا أمر منطقي وسليم ولكن السؤال عن معايير

من الأمور وإحالتها لقانون الجزاء. وأشار الفضل إلى أن جدول أعمال اللجنة أمس تضمن مشروعاً بقانون بشأن توافق القوانين الرياضية الكويتية مع اعتماد النظم الأساسية لتحقيق الانفرجاة النهائية. وبين أن اللجنة أقرت أيضاً تعديلات طفيفة على العبارات الخاصة بالمخالفات التي ترتك من العاملين في القطاع الرياضي فيما يخص التزوير والرشاوى وغيرها

ثلثي الأعضاء لعقد الجمعيات العمومية تم اقرار هذا التعديل. وأكد أنه بعد اقرار مجلس الأمة هذه التعديلات سيتم انعقاد الجمعيات العمومية للأندية والهيئات الرياضية لاعتماد النظم الأساسية لتحقيق الانفرجاة النهائية. وبين أن اللجنة أقرت أيضاً تعديلات طفيفة على العبارات الخاصة بالمخالفات التي ترتك من العاملين في القطاع الرياضي فيما يخص التزوير والرشاوى وغيرها



أحمد الفضل

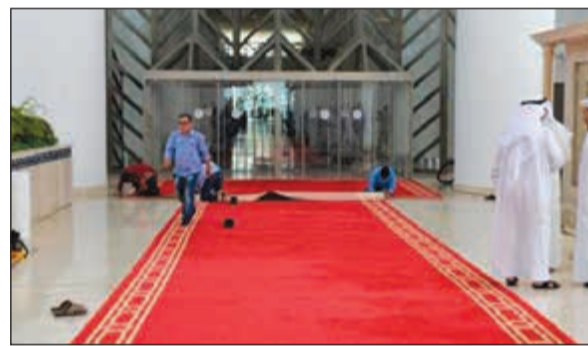
لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وافقت لجنة الشباب والرياضة في اجتماعها أمس بإجماع أعضائها على تعديل القانون رقم 87 لسنة 2017 في شأن الرياضة، بما يسمح بخفض النصاب اللازم لانعقاد الجمعيات العمومية للأندية والهيئات الرياضية لمرة واحدة فقط. وأوضح مقرر اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن الهيئات الرياضية مطلوب منها الآن تعديل نظمها الأساسية، ونظراً لصعوبة تحقيق

## الأمانة العامة تنهي استعداداتها لحفل افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الـ 15 والجلسة الأولى



مدخل الأعضاء



بوابة المجلس



قاعة المجلس



أمين عام مجلس الأمة علام الكندري يتابع تجهيزات

تكون القرارات البديهة مثل انتخابات أمين السر والمراقب واللجان البرلمانية جاهزة ولا تتطلب إلا طباعة الأسماء، وتوقيع رئيس المجلس عليها. وذكر أن إدارة الإعداد البرلماني عملها كان متوصلاً حتى خلال العطلة البرلمانية، وتقوم باستقبال جميع الأعمال البرلمانية للأعضاء من أسئلة برلمانية واقتراحات برغبة واقتراحات بقوانين واستجوابات ثم تقوم بمراجعتها والتدقيق عليها ثم ترفعها للرئيس للتوقيع عليها وإحالتها إلى الجهة المختصة. وتوجه اللوغاني إلى جميع القطاعات التي تعاونت مع قطاع الجلسات من أجل إنجاز هذه الاستعدادات، ومنها قطاع الشؤون المالية الذي وفر كل الاحتياجات، وقطاع الحاسب الآلي والخدمات، وكل القطاعات التي أبدت تعاوناً كبيراً، مؤكداً أن كل هذه الجهود عمل مشترك يصعب في خدمة الأمانة العامة والمؤسسة التشريعية.

مبيناً أنه بعد أن كانت عملية تفريغ المضايقات تتم عن طريق الطباعة أصبحت الآن تتم من خلال برنامج صوتي خاص يحول النص الصوتي إلى نص مطبوع من غير تدخل بشري. وأكد أنه بعد تجربة هذا البرنامج وتطوره والإضافات التي تمت عليه بلغت نسبة الدقة في النقل الصوتي أكثر من 90٪، مشيراً إلى أن العملية أصبحت أسرع بكثير بحيث يمكن أن تكون المضبطة جاهزة بعد ساعة واحدة من الجلسة، بينما في السابق كانت العملية تتطلب عدة أيام.

**تجهيز القرارات التشريعية**  
ولفت إلى أن إدارة القرارات التشريعية تقوم بتجهيز القرارات قبل الجلسة، بحيث

جهازية البرنامج الإلكتروني الخاص بهذه العملية. وبين أن هذا البرنامج قام بإعداده العاملون في قطاع الحاسب الآلي لأنه ساعد كثيراً في تسهيل العملية وتنظيمها بشكل كبير بعد أن كانت تتم بطريقة يدائية تعتمد على التدوين في الأوراق. وأضاف أن هذا البرنامج يتم من خلاله تحديد أسماء ثمانية أعضاء بتولوا الأمين العام للتوجه إلى أجهزة التصويت على يمين وشمال المنصة الرئيسية ليتعرف على أسمائهم الفريق الخاص بتنظيم الانتخابات، ومن ثم يمكن بسهولة تحديد أسماء الأعضاء الذي لم يصوتوا، ليتيم بعد ذلك أداء أسمائهم من جديد والتأكد من تواجدهم داخل القاعة من عدمه.

وأفاد بأن من ضمن الاستعدادات كذلك ما قامت به إدارة المضايقات من استعمال مشروع المضبطة الإلكترونية الذي بدأ العمل به العام الماضي،

خطة العمل التشريعي للحكومة والمجلس. وأشارت إلى أنه من ضمن الاستعدادات التأكد من الأشرطة في القاعة للتسجيلات وكل ما يتعلق بها. وأكدت أنه تم استحداث نظام آلي جديد بتطبيق المادة (45) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الخاصة بانتخابات أعضاء اللجان الدائمة، مشيرة إلى أن العضو له الحق في الترشح لعضوية لجننتين دائمتين وليس أكثر. وأضافت أنه إذا تجاوز العضو هذا العدد من اللجان فإن النظام الجديد ينبه الأعضاء بذلك، مؤكداً أن هذا النظام المتعلق بهذه الجزئية ساهم في مواكبة الوضع الحالي وتطويره. وقال إن النظام الآلي لقاعة عبدالله السالم يتيح للأعضاء البحث في الوثائق البرلمانية والمضايقات منذ المجلس التأسيسي حتى الآن.

**نظام المضبطة الإلكترونية**  
وأكد أن نظام المضبطة الإلكترونية من أبرز الأنظمة الآلية الموجودة في قاعة عبدالله السالم وهو نظام آلي لتدوين المضبطة باستخدام آلية تحويل الصوت إلى نص.

وأضاف أن الدقة في هذا النظام تصل إلى أكثر من 90٪ فهو قادر على التعرف على الأصوات والكلمات وتحويلها إلى نص، مشيراً إلى أن هذا النظام يوفر الوقت والجهد البشري حيث يتم الانتهاء من المضبطة بعد ساعة من الجلسة. وقال المطيري إنه بالنسبة لإدارة الوثائق فقد تم تجهيز غرفة لدعم الأعضاء بالوثائق والمعلومات والإحصائيات أولاً بأول في قاعة عبدالله السالم.

**نظام آلي جديد لاختيار أعضاء اللجان**  
بدورها، قالت الأمين العام المساعد لقطاع اللجان نادية القطامي إنه يتم الاستعداد لدور الانعقاد بداية من انتهاء دور الانعقاد السابق، خلال العطلة البرلمانية بمتابعة وحصر الموضوعات في اللجان لتحديد أولوياتها. وأضافت في تصريح صحفي أنه يتم الانتهاء من جميع التقارير الموجودة على جداول أعمالها، تمهيداً لعرضها على الأعضاء الجدد من أجل التنسيق مع الحكومة لوضع

وفي حال مناقشة بند ما يستجد من أعمال يتم فرز الأعضاء عشوائياً عن طريق نظام إلكتروني أيضاً لترتيب أولوية الحديث حول هذا البند في الجلسة، ويقوم النظام بترتيبهم من المتحدث الأول إلى المتحدث الأخير أثناء الجلسة. **شاشات ذكية**  
وأضاف الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات أنه توجد شاشات ذكية أمام الأعضاء توفر لهم المستندات والأوراق التي يحتاجون إليها أثناء الجلسة، كما توفر لهم جدول الأعمال ومرفقاته ويمكنهم البحث في مواد اللائحة والدستور من خلال الشاشة. وقال إن النظام الآلي لقاعة عبدالله السالم يتيح للأعضاء البحث في الوثائق البرلمانية والمضايقات منذ المجلس التأسيسي حتى الآن.

**حساب النصاب أصبح إلكتروني**  
وأوضح أن نظام حضور وانصراف الأعضاء أصبح إلكترونيًا، وحساب النصاب سيتم من خلال الأبياد، لافتاً إلى أن نظام التصويت الإلكتروني يتم من خلال استخدام نظام عند تلاوة الأمين العام لأسماء الأعضاء ومعرفة المواقف والمؤيد والمعارض ويحصل على نتيجة التصويت خلال ثوان دون الحاجة إلى التصويت اليدوي.

**نظام الفرز العشوائي**  
وبين المطيري أن نظام التصويت السري يتم من خلال اختيار أعضاء اللجان الدائمة والمؤقتة، لافتاً إلى أن الأمانة تقوم باستخدام التصويت السري لاختيار المرشحين عند رفع الأيدي والضغط على أسمائهم في النظام الجديد لتظهر صورهم تلقائياً على الشاشة مباشرة. وعند التصويت يقوم الأعضاء بالضغط على صور الأعضاء المطلوب اختيارهم، وبمجرد الانتهاء من عملية التصويت يخرج وصل ورقي يمكن الرجوع له في حال الطعن بالتصويت الإلكتروني.

وتجهيز مقاعد الإعلاميين والضيوف. وتزينت قاعة عبدالله السالم بالورود استقبالا لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، إذ يتفضل سموه بإلقاء النطق السامي والخطاب الأميري إيداناً ببدء دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر. **المطيري: تجهيز قاعة عبدالله السالم بأ أنظمة إلكترونية لرفع كفاءة العمل**  
وأضاف المطيري أنه تم تحديث وتطوير نظام قاعة عبدالله السالم كلياً، مشيراً إلى أن النظام الجديد مرن وسهل أكثر بالنسبة لاستخدام السادة أعضاء مجلس الأمة. وأضاف المطيري في تصريح صحفي لشبكة الدستور الإخبارية أن جميع البنود الموجودة في الجلسة بدءاً من الحضور والانصراف والتصويت وترشيح الأعضاء للجان البرلمانية أصبح آلياً من أجل رفع سرعة وكفاءة العمل بالقاعة.

**القاضي: نظام آلي جديد يطبق لأول مرة بشأن الترشح لعضوية اللجان**  
وأضاف القاضي في تصريح صحفي لشبكة الدستور الإخبارية أن جميع البنود الموجودة في الجلسة بدءاً من الحضور والانصراف والتصويت وترشيح الأعضاء للجان البرلمانية أصبح آلياً من أجل رفع سرعة وكفاءة العمل بالقاعة.

**القاضي: نظام آلي جديد يطبق لأول مرة بشأن الترشح لعضوية اللجان**  
وأضاف القاضي في تصريح صحفي لشبكة الدستور الإخبارية أن جميع البنود الموجودة في الجلسة بدءاً من الحضور والانصراف والتصويت وترشيح الأعضاء للجان البرلمانية أصبح آلياً من أجل رفع سرعة وكفاءة العمل بالقاعة.

**أنهت الأمانة العامة لمجلس الأمة استعداداتها لحفل افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر، بتجهيز قاعة عبدالله السالم بأحدث التجهيزات التكنولوجية المتعلقة بأجهزة الصوت والنقل وتزويد الكمبيوترات الخاصة بالأعضاء بنظام تشغيلي.**  
وقامت الأمانة العامة ممثلة بقطاعها بتطوير كل الأنظمة في قاعة عبدالله السالم من استحداث أنظمة آلية جديدة لتسهيل عمل الأعضاء فيما يتعلق بالتصويت والترشح للجان الدائمة والمؤقتة. كما حرصت الأمانة على تجهيز المكان المخصص للصحافيين والإعلاميين البرلمانيين وسكرتارية الأعضاء وزودته بكل ما يحتاجون إليه لنادية رسالتهم الإعلامية. وقام قطاع الإعلام بتوزيع هويات الإعلاميين الجديدة ودعوات الضيوف وكذا توزيع هويات يوم حفل الافتتاح

**أنهت الأمانة العامة لمجلس الأمة استعداداتها لحفل افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر، بتجهيز قاعة عبدالله السالم بأحدث التجهيزات التكنولوجية المتعلقة بأجهزة الصوت والنقل وتزويد الكمبيوترات الخاصة بالأعضاء بنظام تشغيلي.**  
وقامت الأمانة العامة ممثلة بقطاعها بتطوير كل الأنظمة في قاعة عبدالله السالم من استحداث أنظمة آلية جديدة لتسهيل عمل الأعضاء فيما يتعلق بالتصويت والترشح للجان الدائمة والمؤقتة. كما حرصت الأمانة على تجهيز المكان المخصص للصحافيين والإعلاميين البرلمانيين وسكرتارية الأعضاء وزودته بكل ما يحتاجون إليه لنادية رسالتهم الإعلامية. وقام قطاع الإعلام بتوزيع هويات الإعلاميين الجديدة ودعوات الضيوف وكذا توزيع هويات يوم حفل الافتتاح

**مشارة الكهنة**

**الانباء**

**تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى آل العميري الكرام**

**توفاة فقيدتهم المغفور لها بإذن الله تعالى أنيسة عيسى عبدالله**

**زوجة/ دعيخ خليفة المريشد خالة كل من/ زبير - سالم - جاسم وعيسى**

**تعهد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته وألهم آهها وذويها الصبر والسلوان**

**إن شاء الله وإنا لله وإنا إليه راجعون**



القاعة من الداخل

**وزارة العدل**

**إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني**

تعلم إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق 2018/11/26 - قاعة 4A - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك بتفويضاً من المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2017/342 ببيع 1/

المرفوعة من: سمير حسني بيديس عن نفسه وبصفته وكيل عن:

- 1- غسان حسني بيديس
- 2- وائل حسني بيديس
- 3- هتاف حسني بيديس
- 4- هيام حسني بيديس

ضد: 1- هيفاء حسني بيديس  
2- هالة حسني بيديس

**أولاً: أوصاف العقار:**

- عقار الويشة رقم 2191/1945 الواقع جنوب الربية الراحات 11 قسيمة رقم 224 - مخطط رقم 2191/1945 قطعة رقم 2 شارع 18 ومساحته 3400 م<sup>2</sup>.

- العقار موضوع النزاع يقع على شارعين يعان وظهور وساحة جانبية ويمكن من دور أرضي ودور أرضي ودور أول وملحق بالدور الثاني والأجزاء الخارجية من الحجر الجيري لون أسفر.

- العقار موضوع النزاع مكون من دور أرضي ودور أول وملحق بالدور الثاني كالتالي:

- الدور الأرضي مكون من صالون وصاله وعدد 3 غرف وعدد 2 دورات مياه ومطبخ.

- الدور الأول مكون من صالون وعدد 3 غرف وعدد 2 دورات مياه ومطبخ له مدخل منفصل.

- الملحق بالدور الثاني مكون من غرفة وحمام ومطبخ.

- التكييف في عين النزاع مركزي.

- أرضيات الدور الأرضي من السيراميك.

**ثانياً: شروط المزاد:**

أولاً: يبدأ المزاد بالتمن الأساسى قدره/ 224400 د.ك مئتان وأثنان وستون ألفاً وأربعمائة وأربعون ديناراً كويتياً ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمسين ذلك المثل على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمده المصروفات ورسم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمده عطاه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزادية على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمده عطاه خمس الثمن على الأقل يوجّل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزاد الثمن في الجلسة التالية بحكم الرسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من قبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزادية في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد الزيادة بالمعشر تعاد المزادية فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مسحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزاد المتخلف بما يتنقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتأب الحماة والخبرة ومصاريف الإعلان والتشريع عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع على مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أي مسؤولية.

تاسعاً: يقتر الراسي عليه المزاد بأنه عين العقار معانة نافية للجهة.

تانياً: 1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.

2- يمكن رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.

3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه إذا كان من نزع ملكيته سائلاً في العقار بقي فيه كمستاجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل.

**ملحوظة هامة:**  
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسام أو البيوت الخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار رئيس المحكمة الكلية